

الأصول اللغوية في مقاربات المحدثين العرب نماذج وإشكالات

منتظر حسن الحسني

جامعة القادسية/ العراق

الملخص:

لازمت فكرة الأصول اللغوية درس النحوي العربي في مراحل الجمع والتصنيف والتحليل، فالأصول مفهوم ذهني تُحال إليه أغلب مسائل النحو وقضاياها، وله صلة وثيقة بأدلة النحو الإجمالية كالسماع والقياس ويُرجع إليه في بناء الأحكام وتعليلها ومنحها قدراً كبيراً من الاطراد.

وقد عرض الدارسون قديماً لثراء هذه الفكرة وقيمتها المعيارية والتفسيرية التي أفادت كثيراً في التحليل النحوي وأضفت صفة التناسق على مكوناته، و أثارَ المحدثون العرب قضية التقاء النحو العربي في فكرة الأصل هذه مع النظريات الحديثة في اللسانيات، وتحديدًا النظرية التوليدية التحويلية، وحاولوا أن يجدوا نقاط تشابه تسوّج هذا الالتقاء مع أطراح الخصوصية التي تتمتع بها كل نظرية.

وفي هذا السياق عرض البحث لجوانب من نظرية تشومسكي (Chomsky) بالقدر الذي يتصل بموضوع البحث، وبما يمكن أن يفيد في بيان دعوى المحدثين هذه، والاقتصار على ما تمثلوه من نماذج قديمة فسّرت وفقاً لمفهومي البنية العميقة والبنية السطحية مع لحظ السبق الزمني والتأثر، وقد أخضعت هذه النماذج للتحليل في ضوء ما عُرف من مفهوم الأصلية عند القدماء مُقارناً بمفهوم التوليدية التحويلية عند المحدثين العرب، وتبدأ النماذج المعروضة للدراسة ببنية الكلمة وبنية الجملة وصولاً إلى المُعلم وغير المعلم؛ ليتِمَّ الكشف، بهدي من ذلك، عن مدى اقتراب النظريتين وافتراقهما، ولاسيما في المفاهيم الشائعة كالتأويل والافتراض والتجريب.

مدخل: مفهوم الأصل عند القدماء:

في اصطلاح النحاة يُطلقان ويرادُ بهما: القاعدة الأصلية، والقاعدة الفرعية. قال سيبويه (ت180هـ) في كلامه على همزة الاستفهام: "وليس للاستفهام في الأصل غيره" (1) أي: غير حرف الهمزة هذا، فالقاعدة الأصلية في

يختلف مفهوم الأصل عند النحويين القدماء بحسب جهة النظر إليه وبحسب المادة أو المسألة التي يدخل في معالجتها، ومن ثمة يألف الدارس للمدونة النحوية مفاهيم متعددة؛ فالأصل والفرع

قال ابن السراج (ت316هـ)، في حديثه عن (لا) النافية في جملة: (لا سواء): "لا سواء أصله: هذان لا سواء، وهذان مبتدأ ولا سواء خبرهما" (4)

وهذا المفهوم يرجع إلى القاعدة الأصلية والفرعية، فالذي دعا إلى هذا التقدير هو قاعدة: أنّ لكلّ خبر مبتدأ أو أنّ الجملة لا بدّ من أن تتكون من مسند ومسند إليه، فإذا غاب أحدهما وجب تقديره، إلا أنّ الفرق هنا هو أنّ الفرع، وهو حذف الخبر، هو المستعمل، والأصل مقدر. فمدار الأصلية والفرعية مرتبط بمدى انطباق القاعدة على مصاديقها، فإذا انطبقت القاعدة على جميع مصاديقها، فهو الأصل. وإذا اقتصر الانطباق على بعض هذه المصاديق، فهو الفرع. مثال ذلك: أنّ الإعراب في الأسماء منطبق على أغلب مصاديقه، إذ أغلب الأسماء معربة، فهي أصل. أما الأفعال فيقتصر الإعراب على بعضها وهو المضارع، ومن ثمة فهي فرع في الإعراب على الأسماء.

وربما استعملت مصطلحات أخرى تقترب في مفاهيمها من أصل، ومن هذه المصطلحات: (الحدّ)، كقول سيبويه: "الحدّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل" (5) أي: الأصل أن يكون الفعل مبتدأ، وعلّق محقق الكتاب على هذا النص بأنّ سيبويه كان يقصد أنّ الأصل أن يكون الفعل مقدّمًا ومبتدأً به (6)

الاستفهام أن يكون بالهمزة، وهو ما عبّر عنه سيبويه بأنه (الأصل)، والاستفهام بغير الهمزة يُعدّ فرعاً.

ونقل الزجاجي (ت337هـ) عن البصريين أنّ: "المستحق للإعراب من الكلام الأسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل، ثم عرض لبعض الأسماء علة منعها من الإعراب فبنيت... فكلّ اسم رأيت معرباً فهو على أصله، وكل اسم رأيت غير معرب فهو خارج عن أصله، وكل فعل رأيت مبنياً فهو على أصله، وكل فعل رأيت معرباً فقد خرج عن أصله، والحروف كلّها مبنية على أصولها" (2) فالقاعدة الأصلية في الأسماء: أن تكون معربة، وفي الأفعال والحروف: أن تكون مبنية، والفرع فيها: أن تأتي الأسماء مبنية والأفعال معربة، أي: خارجة عن القاعدة الأصلية.

وقد وضّح الزجاجي أنّ هذا الخروج لا يُعدّ نقضاً للأصل، إذ قال: "لأنّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه لعله تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب..." (3)

فخروج بعض الأسماء عن الإعراب، وخروج بعض الأفعال عن البناء، لا ينقض الباب، بل يبقى الأصل على ما هو عليه، ويُسمّى الخارج فرعاً.

ويطلق الأصل على (التقدير) كذلك، فعندما يقول النحوي - مثلاً -: (أصل الكلام كذا)، أي: تقديره،

وذهب د.حسن خميس الملخ إلى أنّ النحويين استعملوا الأصل بمعنى (الأصل التاريخي) واستنتج من قولهم في بعض النصوص: "الأصل في (لكن)، إن، زيدت عليها (لا) والكاف، فصارتا جميعاً حرفاً واحداً" (12) أنهم أرادوا بالأصل الطور الأول الذي استعملت فيه اللفظة ثم تحوّلت إلى ما هي عليه في الاستعمال (13) وهذه النصوص لا تحتل أية دلالة تاريخية، وورود (الأصل) فيها هو تجريد ذهني، لا واقعي، قام به النحاة وافترضوه أصلاً؛ ليتسنى لهم التفسير وجعل النحو علماً له أصوله وقوانينه.

في التوليدية التحويلية:

لم يؤسس المحدثون العرب لفكرة الأصل والفرع التي قاربوها مع التوليدية التحويلية على الرغم من وجود تيار توليدي عربي (14)؛ وهذا الأمر راجع إلى ما قدمنا من اتساع المفهوم القديم ووعورة مسالكه، وقد قامت مقاربات المحدثين العرب على مفهوم النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي، وذلك بعد أن سلطوا الضوء على جوانب من هذه النظرية مفتشين فيها عن تفسير لما موجود في التراث اللغوي العربي، ولا سيما القدر المتصل بنظرية الأصل والفرع عند القدماء.

افترق منهج تشومسكي عن مناهج المدارس البنيوية لكونه لا يكتفي بوصف اللغة كما هي،

وقد يُفهم من الأصل أنّه (أمّ الباب)، كقول سيبويه: "وإنما أجازوا تقديم الاسم في إن لأنها أمّ الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأخر." (7)

ويطلق الأصل ويراد به (الأولى)، كقول سيبويه في كلامه على حروف الاستفهام: "لأنه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى" (8) ، واستبدل كلمة (أصل) مكان كلمة (أولى) في موضع آخر، إذ قال: "وإن قلت أيهم زيدا ضرب قبّح، كما يقبح في متى ونحوها، وصار أن يليها الفعل هو الأصل، لأنها من حروف الاستفهام، ولا يحتاج إلى الألف." (9)

ويُستعمل الأصل ويُراد به (المقيس عليه)، والفرع ويُراد به (المقيس)، وهما ركنان من أركان القياس الأربعة: الأصل والفرع والعلّة والحكم، والأصل والفرع في القياس النحوي حظيا بقدر كبير من الدراسة والبحث، وبسط القدماء والمحدثون القول فيهما، فما من باحث يتعرّض لأصول النحو، أو للقياس، حتى يعرض المقيس عليه والمقيس ويُطنب في شرح شروطهما وأحكامهما. (10)

وثمة دلالات أخرى لمصطلح الأصل، كأصل الوضع، والأصل المقصود به المعنى اللغوي، والأصلي المقابل للزائد (11)

الوصفية؛ معللاً ذلك بوجود أصول مشتركة بين المنهجين أهمها صدور النحو العربي عن أساس عقلي في الغالب(18)، وأما ما يتصل بقضية الأصل والفرع فإنّ المنهج التحويلي يرى فيها قضية أساسية للتوصّل إلى فهم البنية العميقة وتحوّلها إلى بنية السطح، وقدّم الراجحي أمثلة صرفية وصوتية ليدلّ على ذلك.

ففي الأصول الصرفية لا نستطيع أن نهتدي إلى أصل الألف في الأفعال من نحو (قال، باع) المعتلّة العين، إلاّ بما قرّره النحاة القدماء من قواعد القلب والإبدال، فليس ثمة ألف أصل، فهو منقلب إمّا عن واو أو عن ياء، وعليه تكون بنية (قال) الأصلية: (قول) وبنية (باع): (بيع) وهكذا القياس في مصاديق هذه القاعدة.(19)

ويرى الراجحي أنّ عمل القدماء يتطابق مع ما ترمي إليه النظرية التوليدية التحويلية، وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حدّ الوصف من دون أن يلتزم تفسيراً يقوم على البحث عن أصل(20)

ويمكن أن تتمثّل ما يذهب إليه الراجحي في الأمثلة التي ساقها على وفق البنية العميقة والسطحية، إذ تكون البنية العميقة (قول) للفعل (قال) وكذلك في الأمثلة الأخرى.

ومما يتصل ببنية الكلمة ما تناوله المحدثون في قضية القلب المكانيّ، وهو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض(21)، وقارب

بل يعمد إلى معيارية يبحث خلالها عددا من الفرضيات ونقاط التشابه والالتقاء بين مجموعة من اللغات، ومن ثمة تعود البنية العميقة إلى الفكرة الذهنية المجردة الكامنة في العقل والمراد التعبير عنها، أما البنية السطحية فهي تجسيد لهذه الفكرة الذهنية في كلمات منطوقة متفكّة مع قوانين اللغة وقواعدها، فيهتمّ النحو التحويلي بالعبرة محوّلة إلى ميدان حسّي منطوق أو مكتوب؛ لذلك تكون مختلفة بين الأشخاص ومتباينة بتباين اللغات.(15)

وبهذا تفترض التوليدية التحويلية أنّ المتكلم يفكّر وفقاً لبنى عميقة يحولها فيما بعد إلى سلاسل قابلة للنطق، وذلك بتطبيق القواعد الصوتية والتحويلية بالحذف والتعديل وإعادة صياغة البنية.(16)

وتتواشج العناصر التصنيفية مع المفردات بقيمتها المعجمية، لتؤلّف الأساس الذي تتولد منه قواعد البنى العميقة، إذ تتضمن العناصر التصنيفية إجمالي الوسائل النحوية وتتضمن المفردات كل العناصر المعجمية، ومن ثمة تشتمل البنى العميقة على كل البيانات الضرورية النحوية منها والمعجمية.(17)

مقاربات المحدثين:

أولاً: بنية الكلمة

يقرر د.عبده الراجحي أنّ الجوانب التحويلية في النحو العربي أغلب عليه من الجوانب

المحدثون بينه وبين الألسنية الحديثة، والباعث على تلك المقاربة ما يُعالجه موضوع القلب المكاني من عملية تسوية بين مجموعة من البنيات المتطابقة من حيث تركيبها الحرفي والمختلفة من حيث تعاور أحد حروفها على مكان ما من البنية وتردده بين الواو والياء من جهة والهمزة من جهة أخرى، وخير سبيل للتوفيق بين هذه البنيات ما ذهب إليه القدماء من القول بالأصل المفترض لكل بنية منها، وهو ما عُرف عندهم بالقلب المكاني، إذ يأخذ حرف مكان حرف آخر ويخلفه لسبب ما، وقد تمثّل د. عبده الراجحي بنص سيبويه في الموضوع نفسه ليقارب بين التوليدية التحويلية وبين أمثلة سيبويه في قوله:

"اعلم أنّ كل ما كان فيه قلب لا يُردّ إلى الأصل؛ وذلك لأنّه اسم بُني على ذلك كما بُني ما ذكرنا على التاء وكما بُني قائل على أن يُبدل من الواو همزة، وليس شيئاً تبع ما قبله كواو مُوقنٍ وياء قيل، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير، كما تثبت الهمزة في أدور إذا حقرت، وفي قائل، وإنما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء، فمن ذلك قول العجاج:

لا تبه الأشاء والعُبري

إنّما أراد لائث، ولكنه آخر الواو وقدّم التاء، وقال طريف بن تميم العنبري: فتعرّفوني أنّني أنا ذاكم شكّ سلاحي في الحوادث معلّم إنّما يريد الشائك فقلب....." (22)

وقد أغرت الأمثلة وأصولها المفترضة أو التي حدسَ بها النحويون تبعاً لحدس أبناء اللغة العربية ومتكلميها وهم الفصحاء كما عبّروا عنهم، أغرت بوجود أصل غير مستعمل تُردّ إليه بلطف الصناعة، فالكلمات من نحو: (لا ت، شكّ) في نص سيبويه المتقدّم تُحيل على أنّ ثمة أصلاً وجّهت من خلاله بالقول بالقلب، ومما يعين على تحديد هذا الأصل وجود الحرف المنقلب عند تصريف هذه الكلمات، وعند مقارنة ذلك بالتوليدية التحويلية نخلص إلى أنّ البنية العميقة هي (لا ت، شكّ) التي حدس بها سيبويه وقدّرها وألمح إلى الأصل المفترض فيها، وتكون البنية السطحية لها ما ورد في الاستعمال، أي: (لا ت، شكّ) وغيرها، وعلى نحو هذا التحليل اهتدى د. عبده الراجحي إلى أنّ القلب المكاني جزء من نظرية الأصول: "ومما هو من قضية الأصل والفرع حديثهم عن ظاهرة القلب المكاني التي نقدها الوصفيون أيضاً، وقد عرض لها النحاة القدماء عرضاً مفصلاً فبحثوا في أسبابها وفي طرق معرفة (الأصل) الذي صدر عنه هذا القلب" (23)

ثانياً : بنية الجملة

يذهب عبد الله، وهذه البنية العميقة للجمل الاسمية والفعلية التي تصدر عنها بُنى سطحية بزيادة أو حذف أو ترتيب أو غير ذلك، كما مثل سيوييه بالجمل: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيداً منطلق، رأيت عبد الله منطلقاً، مررت بعبد الله منطلقاً، التي رُكِّبت بطريقة ما لتكوّن أشكالاً خارجية سطحية، يمكن أن تتعدّد، لكنّها ترتدّ إلى بناء جَوَانِي أصلي، كذلك قرر د. نهاد الموسى أنّ مبدأ التأصيل والتفريع بيّن في نسيج النحو العربي؛ ليدلّ على اقتراب هذا المبدأ من نظرية تشومسكي، وقد أخذ أمثلة لابن هشام الأنصاري في تناوله لتعريف الجملة وتقسيمها على اسمية وفعلية والعبرة بالأصل فقط، ومن ثمّة فلا عبرة بما يتحوّل منها عن ذلك بزيادة حروف أو غيرها(26)، وعقّب د. نهاد الموسى بعد ذلك بأنّ ابن هشام "قد ميّز جملة كبرى يكون الخبر فيها جملة صغرى، وأنّه ميّز جملة تكون أصلاً، وأخرى تكون فرعاً بمنزلتها فضبط العلاقة بين الأصل البسيط (قام زيد) والفرع المحوّل بالبناء للمجهول (ضُرب اللّص)"(27) وعلى المستوى التطبيقي تناول المحدثون العرب الجملة في أبحاثهم، فحاول ميشال زكريا تطبيق القواعد التحويلية على الجملة العربية متّخذاً من الجملة البسيطة نقطة لانطلاق أبحاثه في الأسنوية، فقد عدّ الترتيب الأساس للجملة العربية في بنيتها العميقة هي:

تناول المحدثون بناء الجملة في العربية من وجهة نظر توليدية تحويلية؛ والباعث على ذلك بساطة الجملة وتركيبها، فالنحاة العرب انطلقوا من هذه الثنائية في البناء الجملي، فصدورهم عن جملة بسيطة تكون أصلاً يتفرّع عليها جملة أو جمل مركبة، وهذه الطريقة عدّها المحدثون العرب من أسس النحو التوليدي التحويلي الذي يميّز في اللغة بين نوعين من الجمل: بسيطاً ومركّباً، وتقوم الجمل المركبة على جمل بسيطة أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة، ويعمل النحو التحويلي في استخراج الأحكام التي يمكننا بتطبيقها من أن نُفرّع الجمل البسيطة إلى جمل مركبة أو أن نحوّل الجمل البسيطة إلى جمل مركبة(24).

فيقارب د. نهاد الموسى ذلك بما هو موجود في النحو العربي من صدور عن بساطة الجملة ورصد التغيّرات التي تطرأ عليها وتبعث فيها عناصر إضافية ووظائف جديدة لم تكن موجودة في الأصل البسيط.

ودلّ على ما ذهب إليه بباب الإسناد عند سيوييه "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدءاً فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة"(25)

فالجملة البسيطة تتمثل في اقتصارها على المسند والمسند إليه في نحو: عبد الله أخوك، أو

كلمات أصل، وأخرى فروع يرمزون للأولى
 بكلمة unmarked word وللثانية marked
 word والأولى عندهم وثيقة الصلة بالبنية
 الأصل (البنية العميقة) deep structure
 والثانية لها صلتها الوثيقة بالبنية الفرع (البنية
 السطحية) "surface structure" (29) ومثل
 لذلك بجملة ظهرت فيها كلمات محوِّلة عن أصل
 مجرد يلحظ في الذهن ويُجسّد بكلمات هذه الجملة
 المنطوقة، ثم قارب هذا المفهوم بقواعد توجيهية
 من كتاب سيبويه وغيره من النحويين ليدلّ على
 اشتراكها مع التوليدية التحويلية (30)، ومن
 الأمثلة التي قدّمها د. العميرة قول النحاة: الأصل
 في الكلام أن يكون على لفظه. (31)
 وهذا المثال واضح الدلالة على اختلاف
 مراد النحاة العرب عمّا تراه النظرية التحويلية،
 فالأصل على هذه العبارة أن يكون الكلام
 محمولاً على لفظه الذي ورد عليه من دون تقدير
 أو افتراض بنية مجردة عميقة يُردُّ إليها كما يرى
 المحدثون العرب، ومن ثمّة لو افترضنا شيئاً من
 ذلك لخالفنا هذا الأصل، فلو لم يُحمل الكلام على
 لفظه، وقلنا بتأويله أو بتقدير محذوف أو تقديم
 وتأخير لأحد عناصره، فإنّنا سنكون قد تركنا
 الأصل وخرجنا عليه، وهذا يتقاطع مع البنية
 العميقة في النحو التوليدي التي شبّهوها بالأصل
 عند القدماء، فهذه البنية لا تُحمل على ظاهر
 اللفظ وإنّما تتوافر فيها صفات التقدير

فعل + فاعل + مفعول به.
 ويكون اشتقاق الجمل هدياً بهذا المثال:
 أكل الرجلان التفاحة، وهي البنية العميقة.
 ويكون التحويل بنقل الاسم الفاعل إلى موقع
 الابتداء، فتصبح:

الرجلان أكل الرجلان التفاحة.

(+ ضمير)

فتنتج البنية السطحية لها: الرجلان أكل
 التفاحة. (28)

وما يمكن أن يُلاحظ على هذا الإجراء أنّ
 التحويل الذي يطرأ على الجملة بنقل الاسم من
 موقع الفاعل إلى موقع الابتداء يُمثّل التقدير
 الإعرابي الذي عرفه القدماء وحاولوا تطبيقه
 على الجملة، وهو: (الرجلان أكل الرجلان
 التفاحة)، كذلك فإنّ التمثيل بالمتنى (الرجلان)
 قد يبعد صورة الجملة عن البنية العميقة، بالنظر
 إلى مكونات الجملة، فكان الأولى أن يمثّل
 بالمفرد (الرجل) لكونه الأصل.

ومما يتّصل ببنية الجملة حديث د. خليل
 العميرة عن الكلام في النحو العربي وفي
 النظرية التوليدية التحويلية فذكر أنّ نظرية
 تشومسكي تعتمد على ركن خفي يمثّل حجر
 الأساس للكلام وهو أصل وفرع في الجمل:
 "فالأصل فكرة والفرع كيفية إخراج هذه الفكرة
 والأصل بنية عميقة، فرعها البنية السطحية كيفما
 تكون، وفي الجملة التي تحمل البنية السطحية

والافتراض وعدم مطابقة اللفظ المنطوق عند الأداء.

ثالثاً: المُعَلِّم وغير المُعَلِّم:

يمكن أن نعثر على أحد مظاهر التوليدية التحويلية في مبحث المعلم وغير المعلم، كما يرى المحدثون، فالمنهج التحويلي يميّز بين مفهومين بالنظر إلى وجود العلامة وعدم وجودها، فهو يقرر أنّ ذا العلامة بنية سطحية متحوّلة عن البنية المجردة من العلامة، ومن ثمة يكون غير المعلم أصلاً للمعلم، قال د.عبده الراجحي:

"وقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ ذات العلامة marked وتلك التي بلا علامة unmarked وقرروا أنّ الألفاظ غير المعلمة هي الأصل وهي أكثر دوراناً في الاستعمال، وأكثر تجرّداً ومن ثمّ أقرب إلى البنية العميقة، فالفعل في الزمن الحاضر في الانكليزية مثلاً غير معلم jump-love بينما الماضي تلحقه علامة (-ed) = loved, jumped والمفرد غير معلم (boy-book)، والجمع تلحقه علامة (s) = boys-books، وعليه فإنّ الزمن الحاضر أصل والماضي فرع، والمفرد أصل والجمع فرع.(32)

ويتميّز غير المعلم بأنّه أكثر دوراناً في الاستعمال وأكثر تجرّداً، وهو أقرب إلى البنية

العميقة، وهذا النص يُفصح عن علاقة كثرة الاستعمال والتجرّد بالبنية العميقة، لكنّه يبتعد عمّا عُرفت به التوليدية التحويلية، إذ لم تُشر إلى أنّ البنية العميقة كثيرة الدوران، ومن ثمّ يكثر استعمالها، فالبنية العميقة هي بنية مؤسسة تُقاس عليها البنى السطحية المحوّلة عنها التي يحاول الدارس أو مكتشف النظام أن يُرجع مجموعة البنى هذه إلى بنية عميقة واحدة، فهي بمعناها هذا تبتعد عن الكثرة وتميل إلى أن تكون غير متعددة تتمتع بالمركزية بالقياس إلى بُناها السطحية المتحوّلة عنها، أمّا التجرد فلا شكّ أنّه من سمات البنية العميقة لكونها تعالج أمثلة محتملة وغير محددة لاكتشاف النظام التركيبي الذي تقوم عليه البنى المتحوّلة الذي يشترك بينها.

ويتمّ الراجحي حديثه بتأصيل سببويه للمذكر والنكرة وفقاً لمعياري العموم وشدة التمكن، قال سببويه:

"وإنّما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأنّ الأشياء كلها أصلها التذكير ثمّ تختصّ بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكّر، فالتذكير أول، وهو أشدّ تمكناً، كما أن النكرة هي أشدّ تمكناً من المعرفة؛ لأنّ الأشياء إنّما تكون نكرة ثم تعرّف. فالتذكير قبل، وهو أشدّ تمكناً. فالأول هو أشدّ تمكناً عندهم، فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة وبأن يكون علماً،

والشيء يختصّ بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة" (33)

فيحاول الراجحي أن يثبت اقتراب تحليل سيبويه للمذكر والنكرة من المنهج التوليدي التحويلي؛ لما تقدّم من أنّ غير المعلم يمثل البنية العميقة والمعلم يمثل البنية السطحية، فالمذكر يخلو من العلامة، فهو جَوَانِي وهو أصل، وإذا ما أُريد تحويل بنيته ألحقت به العلامة فأصبح مؤنثاً، وهو فرع يمثل برّاني الكلام.

ويبدو أنّ التوليدية التحويلية، في أغلب نماذجها، التي قدّمها منظروها تشير إلى تعدد البنية السطحية المستعملة في الكلام المنطوق مُمَثَّلَةً بالأصوات الدالّة، وهذا يكون في الجمل، كما في الأمثلة: (انطلق زيد، زيد منطلق، إنّ زيدا منطلق، كان زيد منطلقاً) إلى غير ذلك من جمل يُحتمل تشكّلها وفقاً لقواعد النحو، مع لحظ ثبات البنية العميقة لهذه الجمل وعدم تعدّدها، وهذا ما لا يمكن أن نعثر عليه في أمثلة المذكر والمؤنث التي وردت في كلام سيبويه التي استدلّ بها المحدثون على جَوَانِي الكلام وبرّانيه، وربّما يكون مثال النكرة والمعرفة أكثر دلالة على ذلك؛ لكون المعرفة، بوصفها بنية سطحية، متعددة بحسب المُعرّف: ب ال أو بالإضافة أو بالعلمية، وإن كان ثبات البنية العميقة لا يتوافر مع النكرة التي يقسمها النحاة على مقصودة وغير مقصودة، وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز

بين المفرد والتركيب، ففكرة الأصلية في أحكام النحاة تُطلق ويُراد بها في الغالب المفرد، ولا تنسحب إلى الجمل إلا في بعض الأحيان، ومن هذه الأصول: النكرة، والمعرفة، والمفرد، والظاهر، وغيرها، ومن ثمة يمكن أن يؤسس على ذلك أن الأصلية والفرعية تقترب من المنهج التوليدي التحويلي في جانب منها فحسب، هو جانب التركيب أو المعني بتشكيل الجملة كالحذف والترتبة والنفي، وكما اتّضح أنّ عناية الأصلية والفرعية بالجملة قليلة مقارنةً بعنايتها بالمفرد.

إنّ تناول المعلم وغير المعلم بهذا المفهوم هو ما يميّز بين المنهج الوصفي وبين المنهج التحويلي، إذ تناول الدارسون العرب ذا العلامة في دراساتهم الوصفية كذلك، ووجهة البحث هنا قد اختلفت كثيراً عمّا تناولته التوليدية التحويلية من ثنائية العمق والسطح، فالمنهج الوصفي يقتضي الاقتصار على مبدأ التقسيم الشكلي فحسب، لكون المعلم وغير المعلم يمكن أن يصنّف مع علم العلامات التي تُعنى بها البنيوية، وهذا ما يُفسّر تقديم نهاد الموسى له على أنّه من أصول البنيوية، إذ يقوم على التقابل الثنائي بين عنصر غير معلم كالمفرد (ولد) وعنصر معلم كالمثنى (ولدان) وقد انتظمت البنيوية هذا الأصل لأنها مهتمة بدراسة الرموز أو أنسقة العلامات:

(34)

الخاتمة:

لما كانت الأصول العربية متعددة لدى القدماء تعذر أن تقترب التوليدية التحويلية من هذه الأنواع جميعاً؛ لذا لم نجد من الدارسين من تطرّق إلى هذه الأنواع أو حاول أن يقاربها مع معطيات التوليدية التحويلية، فكان جُلّ ما قدمه المحدثون في مجال نظرية الأصول، في ما مرّ من نماذج، أن يعتقدوا مقارباتهم التوليدية التحويلية مع فكرة الأصل والفرع عند القدماء بصفة إجمالية؛ كون الولوج في التفاصيل يثير مشكلاً على مستوى البنية وعلى مستوى النظام النحوي الذي صدر عنه القدماء وهذا يبعدهم عمّا يزعمون إثباته أو مقاربتة، فالمحدثون قدّموا أمثلة للدلالة على مجمل فكرة الأصول اللغوية ليسوّغوا بعد ذلك الاقتراب بين النظريتين، وهذه الأمثلة مهما تعدّدت تبقى في حيز المجتزأ، ولعل أصل الوضع أقرب الأصول اللغوية العربية إلى فكرة البنية العميقة؛ لما ينطوي عليه هذا الأصل من تجريد، وما يقوم عليه من افتراض محض، أما الأصول الأخرى فيصعب معها المقاربة والتحليل في ضوء افتراض اقتراب مسبق يُقسر على النصوص الدالة على الإجرائية النحوية لدى القدماء.

ويدخل التأويل والافتراض، بوصفهما أداة مشتركة، بين الأصول عند القدماء وبين التوليدية التحويلية، فكلتا النظريتين تعتمد التأويل في

التوجيه النحوي، فالفرع يؤوّل لغرض ردّه إلى الأصل، والجملّة التحويلية تؤوّل كي يتسنى معرفة البنية العميقة التي تنتظم البنية أو البنيات السطحية فالإجراءات تحدث على السطح كما التأويل يحدث للفرع فقط، وتصدر التوليدية التحويلية في الغالب عن بنية افتراضية حدسية غير متحققة في الكلام لكونها ترتبط باللغة، ويكمن أن نعثر على هذه البنية عند متكلم اللغة وهي بذلك تختلف عن الأصل والفرع في النحو العربي لكونهما مستعملين بالفعل، مع الاحتفاظ بخاصية أن الافتراض قد لحق بعضاً من أنواع الأصول من دون أن ينسحب على النظرية بصفة تامّة.

كذلك أفضت شمولية النظرية التحويلية إلى إمكانية انطباقها على مجموعة كبيرة من اللغات ولها مصاديقها التي لا تنحصر في لغة معيّنة، وأشبه ما تكون بالنحو الكلي، أما فكرة الأصول النحوية فهي منحسرة في النموذج العربي، وليس بالإمكان أن تتعداه إلى لغة أخرى.

وتقوم الأصول عند القدماء على الاستقراء، فالكثرّة الناتجة عن استقراء كلام العرب هي معيار الأصل، وهذا ما يجعل الفكرة عند العرب عقلية تجريبية في آن، وهذا ما لم يتحقق في التوليدية التحويلية إلا في جزئها الأوّل، فهي نظرية عقلية، ومن هذه السمة نفذ المحدثون إلى ربط أبحاث تشومسكي بالنحو العربي.

الهوامش:

- (1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: د.مازن المبارك، ط2، دار النفائس، بيروت، 1973، ص: 77.
- (2) نفسه، ص: 51.
- (3) أبو بكر بن السراج، الأصول في النحو، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف 1973، 482/1.
- (4) سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، 120/1.
- (5) ينظر: نفسه، 120/1 هامش المحقق (2).
- (6) نفسه، 134/1 (7) نفسه، 127 (8) نفسه، 126
- (9) ينظر: ابن جنبي، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط4، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990، 97/1. والأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957، ص: 93.
- (10) ينظر: الأصول في النحو 73/1، 438/1، والفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار السرور، دط، دبت، ص: 117
- (11) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دبت، 209/1
- (12) ينظر: د.حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان 2001، ص: 102-108.
- (13) الصفة العامة لهذه الدراسات أنها فردية ومرجلة لم تتبلور في إطار مدرسي، ينظر: كريم عبيد عليوي، نظرية النحو التوليدي التحويلي في الدراسات اللسانية العربية الحديثة، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2012، ص: 283.
- (14) ينظر: د.خليل أحمد عميرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص: 276 _ 277، وشفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، دار أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص: 55.
- (15) ينظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات، التسابق والتطور، ت: د.محمد زياد كبة، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض 1417هـ، ص: 187، 190، ود.مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس، دمشق، 1987، ص: 55.
- (16) ينظر: فرائك بالمر، مدخل إلى علم الدلالة، ت: د.خالد محمود جمعة، مكتبة دار العروبة، الكويت 1997، ص: 262.
- (17) ينظر: د.عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص: 143.
- (18) نفسه، ص: 144 (19) نفسه، ص: 144
- (20) ينظر: الرضي الاسترآبادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 20/2005، 1.
- (21) الكتاب، 466_465/3، وينظر: الخصائص، وقد ذكر سيبويه أمثلة لهذا القلب في الموضع نفسه.
- (22) النحو العربي والدرس الحديث، ص: 145.

- (23) ينظر: د. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دم، 1980، ص: 56.
- (24) الكتاب، 24_23/1.
- (25) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص: 58.
- (26) نفسه، ص: 59.
- (27) ينظر: ديمشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، (الجملة البسيطة) ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1986، ص: 28_29.
- (28) المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، ص: 255.
- (29) ينظر: نفسه، ص: 257. (30) الأصول في النحو، ص: 66/1.
- (31) النحو العربي والدرس الحديث، ص: 144. (32) الكتاب، 242_241/3.
- (33) ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص: 41.